فالبتامل قوله حالة الرفع واما في حالة الجر والنصب فان اعرابه عليهما
لبقضي لبقا الياء التي هي الاعراب فيهما غاية الامر انهما ادغمت
في ياء المتكلم والادغام لا تحرجهما عن حقيقتهما قوله اصله مسلموي
هذا الاصل بالنظر للاضافة والا فالاصل الاصيل مسلمون لي حذفت
النون للاضافة واللام للتخفيف قوله وقلبت الضمة اي التي على
الميم كسرة لمناسبة الياء ظاهر كلامه انه بيدو بقلب الواو ياء على
قلب الضمة كسرة وهو كذلك خلافا لابن جني حيث اختار ان
بيدا بقلب الضمة على قلب الواو معللا له بانه اقدام على الحركة
الخفيفة قبل الاقدام على الحرف القوي وما ذكره الشارح هو المشهور
عند القوم قوله وقدرت الواو ويوخذ من سياق المصنف ان هذا التقدير
التقدير ليس للثقل ولا للتعذر حيث سكت عنه هنا في بيان
ما يقدر فيه الحركات وتكلم عليه في بيان ما يقدر فيه حركة ونص
ابن الحاجب على ان تقدير الواو هنا للاشتغال قوله لان جمع الخ
علة لقوله وقدرت الواو دون الضمة هذا وقد ذهب ابو
حيان الى ان اعراب مسلمي لمنظم قال لان ذات الواو باقية وانما تغير
صفتها والتقدير لكن خلو المحل عند المقدر ولا بيان ذلك هنا
لان الواو انقلبت ياء لم تعدم انما تبدل وصفها ونظير ذلك
في الجسم انبان استحالة الحمر خلا قوله ما يقدر للتعذر اي ما يقدر
فيه الاعراب لكونه ممنع من ظهوره التعذر وليس هذا القسم
منحصرا فيما ذكره الشارح بل يوخذ منه ما اسلفته لك في النظم من
قوله كالذي الخ للتمثيل اي مثل الفتى من كل اسم معرب
اخره الف لازمة ويسمى هذا القسم مقصورا لكونه ضد الممدود
وهو الاسم المعرب الذي اخره همزة بعد الف زائدة كحمراء ورداء
او لكونه ممنع من ظهور مطلق الحركات والقصر معناه لغة المنع
والتعليل الاول اولى لان التعليل الثاني يكمل فتى وعلاني فانه
ممنوع من ظهور الحركات مع انه لا يسمى مقصورا اللهم الا ان يقال
ان علة التسمية لا يلزم اطرادها ولا انتفاء اسما قوله وعلاني اي
من علا اسم مضاف الى ياء المتكلم وليس منفي ولا جمع مذكر سالم
ولا مقصورا ولا منقوصا قوله جا الفتى مرتفوع بضمة مقدرة

علي

على الالف الموجودة منع من ظهورها التعذر واما جا فتى فمنو
مرفوع بضمة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقا الساكنين منع من
ظهورها التعذر اذ اصله فتي تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت
الفا فالتقى ساكنان الالف والتنوين فحذفت الالف لالتقا الـ
ساكنين فصار فتى قوله ان ذات الالف لا تقبل الحركة وذلك لانها
ساكنة لانها الف لتبيه فلو فرض تحركها انقلبت حينئذ همزا
وصارت همزة ولذلك كان التقدير هنا للتعذر واما المقدر للثقل
فان الحرف يقبل حركة لكنها تستثقل عليه كالقاضي فان الياء تقبل
الضمة لكنها تكون ثقيلة فقد ظهر لك الفرق بين ما يقدر
للثقل وما يقدر للتعذر قوله استثقل حركة المناسبة اي فلا يقبل
كل حركة الاعراب اذ لا يتوارد اثران على شي واحد قوله فتقدر
فيها اي في الالف في المنتهى وهو الفتى ونحوه والياء والضاف اليها
المتكلم ثم محل تقدير الحركات الثلاث اذا كان الاسم الذي اخره
الف مصروفا اما اذا كان ممنوعا من الصرف كموسى وعيسى
فانك تقدر فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا في حالة
النصب تكون اصلية وفي حالة الجر تكون نائبة عن الكسرة
وذهب بعضهم الى تقدير الكسرة في حالة الجر في الاسم الذي لا
ينصرف وعلل ذلك بانهما انما امتنعت فيه للثقل ولا ثقل
مع التقدير واجيب بان الثقل يشاهد عنه مطلقا في
اللفظ وفي التقدير ولان الفعل لا يدخله الجر مطلقا فعدا
ثانيا بسببه قوله وتظهر الكسرة قال ابن مالك هذا هو
الصحيح عندي ومن قدر كسرة اخرى قدر تحت تحلفا لا يريد
عليه ولا حاجة اليه قال ابو حيان اولا اعرف له سلفا وهذا
وهذا المذهب تنبيه قد علم ان في المضاف الى ياء المتكلم
مذاهب اربعة الاول مذهب الجمهور انه معرب في الاحوال
الثلاثة الثاني انه مبني وهو مذهب الجرجاني وابن
الخشاب والمطرزي وظاهر كلام الزمخشري الثالث مذهب
ابن جني انه لا معرب ولا مبني الرابع ما ذهب اليه ابن مالك
قوله واقترض مبني للمجهول ونايب الفاعل ضمير مستتر في

Copyright © King Saud University